

PROCEDURE CIVILLE

أ. شوقي بناس

الإجراءات المدنية

في ضوء القانون رقم 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008
المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية

الجزء الأول

مقدمة عامة في الإجراءات المدنية
نظريه الدعوى القضائية



جامعة المحامين
الوطنيين

المحتويات

.....	تصدير
.....	مقدمة
05	فصل تمهيدي : مقدمة عامة في الإجراءات المدنية
07	البحث الأول: نظرية الإجراءات المدنية
11	المطلب الأول: تسمية الإجراءات المدنية
12	الفرع الأول: الاتجاه التقليدي
12	الفرع الثاني: الاتجاه الحديث
14	المطلب الثاني: مضمون الإجراءات المدنية
16	الفرع الأول: مضمون الإجراءات المدنية في الفقه التقليدي
16	أولاً: قواعد التنظيم القضائي
17	ثانياً: قواعد الاختصاص القضائي
17	ثالثاً: قواعد الإجراءات والخصوصة
17	الفرع الثاني: مضمون الإجراءات المدنية في الفقه الحديث
18	أولاً: نظرية الدعوى القضائية
18	ثانياً: نظرية الجهة القضائية
18	ثالثاً: نظرية الخصومة القضائية
20	المطلب الثالث: أهمية الإجراءات المدنية
20	الفرع الأول: الأهمية الاجتماعية للإجراءات المدنية
21	الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية للإجراءات المدنية
22	المطلب الرابع: مصادر الإجراءات المدنية
22	الفرع الأول: التشريع كمصدر رئيسي للإجراءات المدنية
22	أولاً: قانون الإجراءات المدنية والإدارية
30	ثانياً: التشريعات الأخرى
31	الفرع الثاني: المصادر الأخرى للإجراءات المدنية

أولا: المصادر الوطنية.....	31
ثانيا: المصادر الدولية.....	32
المبحث الثاني: قواعد الإجراءات المدنية.....	34
المطلب الأول: المركز القانوني لقواعد الإجراءات المدنية.....	34
الفرع الأول: الطبيعة القانونية لقواعد الإجراءات المدنية.....	34
أولا: على المستوى التقليدي.....	34
ثانيا: على المستوى الحديث.....	34
الفرع الثاني: علاقة قواعد الإجراءات المدنية بالقوانين الإجرائية الأخرى.....	37
أولا: الاتجاه التقليدي.....	40
ثانيا: الاتجاه الحديث.....	40
المطلب الثاني: خصائص قواعد الإجراءات المدنية.....	41
الفرع الأول: قواعد الإجراءات المدنية قواعد أمراء.....	43
الفرع الثاني: قواعد الإجراءات المدنية قواعد شكلية.....	43
الفرع الثالث: قواعد الإجراءات المدنية قواعد جزائية.....	44
المطلب الثالث: تطبيق قواعد الإجراءات المدنية.....	46
الفرع الأول: تطبيق قواعد الإجراءات المدنية من حيث الزمان.....	47
أولا: مبدأ عدم رجعية القانون.....	47
ثانيا: مبدأ الأثر الفوري للقانون.....	48
الفرع الثاني: تطبيق قواعد الإجراءات المدنية من حيث المكان.....	49
أولا: كون المدعي جزائريا.....	55
ثانيا: كون المدعي عليه جزائريا.....	56
الفصل الأول : نظرية الدعوى القضائية.....	59
المبحث الأول: المفهوم القانوني للدعوى.....	60
المطلب الأول: التعريف بالدعوى.....	60
الفرع الأول: تعريف الدعوى.....	61
أولا: المعنى اللغوي.....	61

61	ثانياً: المعنى الاصطلاحي.....
66	الفرع الثاني: عناصر الدعوى.....
66	أولاً: تحديد عناصر الدعوى.....
68	ثانياً: أهمية تحديد عناصر الدعوى.....
69	الفرع الثالث: تمييز الدعوى عن المصطلحات القانونية الأخرى.....
69	أولاً: تمييز الدعوى عن الالتجاء إلى القضاء.....
70	ثانياً: تمييز الدعوى عن الطلب القضائي.....
71	ثالثاً: تمييز الدعوى عن الخصومة القضائية.....
71	رابعاً: تمييز الدعوى عن القضية.....
72	المطلب الثاني: بيان المقصود بحق الدعوى.....
72	الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية (نظرية الوحيدة).....
72	أولاً: تعدد أنصار النظرية الكلاسيكية.....
74	ثانياً: حجاج أنصار النظرية الكلاسيكية.....
74	ثالثاً: الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية.....
76	الفرع الثاني: النظرية الحديثة (نظرية الازدواجية).....
76	أولاً: حق الدعوى هو الحق في الالتجاء إلى القضاء.....
76	ثانياً: حق الدعوى هو الحق في الحصول على الحماية القضائية.....
78	ثالثاً: حق الدعوى هو الحق في الحصول على حكم في الموضوع.....
79	المبحث الثاني: تقسيمات الدعوى.....
79	المطلب الأول: التقسيم التقليدي للدعوى.....
79	الفرع الأول: تقسيم الدعاوى طبقاً لطبيعة الحق و موضوعه.....
80	أولاً: تقسيم الدعاوى طبقاً لطبيعة الحق (دعوى عينية، شخصية و مختلطة).....
86	ثانياً: تقسيم الدعاوى طبقاً لموضوع الحق (دعوى عقارية و دعاوى منقوله).....
89	ثالثاً: تداخل التقسيمين السابقين.....
93	الفرع الثاني: تقسيم الدعاوى العينية العقارية طبقاً للحماية المطلوبة.....
94	(دعوى الحق و دعاوى الحيازة)
94	أولاً: مفاهيم عامة للحيازة و حمايتها.....

103	ثانياً: الأحكام العامة لدعوى الحيازة.....
116	ثالثاً: الأحكام الخاصة لدعوى الحيازة.....
131	المطلب الثاني: التقسيم الحديث للدعوى.....
131	الفرع الأول: الدعوى الموضوعية.....
131	أولاً: الدعوى التقريرية.....
131	ثانياً: الدعوى المشتبه.....
132	ثالثاً: دعوى الإلزام.....
134	الفرع الثاني: الدعوى الوقتية.....
135	أولاً: خصائص الدعوى الوقتية.....
135	ثانياً: شروط الدعوى الوقتية.....
136	المبحث الثالث: شروط قبول الدعوى.....
139	المطلب الأول: المصلحة.....
141	الفرع الأول: تعريف المصلحة.....
141	أولاً: المصلحة باعتبارها الفائدة العملية المنشورة.....
142	ثانياً: المصلحة باعتبارها الحاجة إلى الحماية القضائية.....
142	الفرع الثاني: نطاق اشتراط المصلحة.....
143	أولاً: المصلحة شرط لقبول أي طلب أو دفع أو طعن في الحكم.....
143	ثانياً: العبرة في توافر المصلحة يكون بوقت نظر الدعوى والفصل فيها دون اعتداد بتاريخ إقامتها.....
145	الفرع الثالث: أوصاف المصلحة.....
146	أولاً: المصلحة القانونية (الادعاء بحق أو مركز قانوني)
152	ثانياً: المصلحة القائمة (وقوع اعتداء على الحق أو المنازعة في المركز القانوني)
166	الفرع الرابع: مدى تعلق المصلحة بالنظام العام.....
169	المطلب الثاني: الصفة.....
169	الفرع الأول: تحديد المقصود بالصفة في الدعوى (الصفة العادية).....
169	أولاً: رأي غالبية الفقه المصري.....

170	ثانياً: رأي بعض الفقه المصري.....
170	ثالثاً: رأي غالبية الفقه الفرنسي.....
171	رابعاً: الرأي الراجح.....
172	فرع الثاني: أحكام الصفة.....
172	الفرع الثالث: الصفة عند الأفراد العاديين.....
177	أولاً: الصفة عند التجمعات.....
186	ثانياً: الصفة عند النيابة العامة.....
189	ثالثاً: الصفة عند الشعبية.....
190	رابعاً: الدعوى الشعبية.....
192	الفرع الثالث: مدى تعلق الصفة بالنظام العام.....
195	المطلب الثالث: استبعاد الأهلية كشرط من شروط قبول الدعوى.....
196	المبحث الرابع: وسائل مباشرة الدعوى.....
196	المطلب الأول: الطلبات.....
197	الفرع الأول: مظاهر الطلب القضائي.....
199	أولاً: الطلب الأصلي.....
233	ثانياً: الطلبات العارضة.....
233	الفرع الثاني: آثار الطلب القضائي.....
236	أولاً: الآثار المباشرة (الإجرائية) للطلب القضائي.....
237	ثانياً: الآثار غير المباشرة (الموضوعية) للطلب القضائي.....
239	المطلب الثاني: الدفوع.....
239	الفرع الأول: الدفوع الموضوعية.....
239	أولاً: تعريف الدفوع الموضوعية.....
240	ثانياً: أنواع الدفوع الموضوعية.....
242	ثالثاً: النظام القانوني للدفوع الموضوعية.....
244	الفرع الثاني: الدفوع الشكلية.....
245	أولاً: تعريف الدفوع الشكلية.....
246	ثانياً: تصنيف الدفوع الشكلية.....
247	ثالثاً: النظام القانوني للدفوع الشكلية.....

272

- رابعا : تميز الدفع الشكلية عند الدفع الموضوعية.....
254 الفرع الثالث: الدفع بعدم القبول.....
255 أولا: تعريف الدفع بعدم القبول.....
256 ثانيا: الطبيعة القانونية للدفع بعدم القبول.....
257 ثالثا: النظام القانوني للدفع بعدم القبول.....
261